أثر قانون الانتخابات على الاستقرار السياسي في العراق

أ.د. كمال حماد

دكتوراه في القانون العام/ الجامعة الإسلامية في لبنان

خالد محمود إبراهيم الجلبي

ماجستير في القانون العام/ طالب دكتوراه قانون عام/ الجامعة الإسلامية في لبنان

khalidalchalabiO41@gmail.com

مستخلص:

يتناول هذا البحث العلاقة بين قانون الانتخابات والاستقرار السياسي في العراق، مركزًا على دور الإطار القانوني في تعزيز أو إضعاف الاستقرار السياسي والاجتماعي في البلاد. بعد سقوط النظام السابق عام ٢٠٠٣، واجه العراق تحديات كبيرة في بناء نظام ديمقراطي مستقر، وكان لقانون الانتخابات دور محوري في تحديد مسار العملية السياسية وتوجيهها.

يستعرض البحث تأثير قوانين الانتخابات المتعاقبة على النظام السياسي العراقي، بما في ذلك نظام الدوائر الانتخابية، ونسبة التمثيل، وآلية توزيع المقاعد. إذ تؤثر هذه العوامل بشكل مباشر على طبيعة تكوين البرلمان، ومستوى تمثيل القوى السياسية والمجتمعية، مما يؤثر بدوره على الاستقرار السياسي. يعرض البحث نماذج تطبيقية من الانتخابات العراقية منذ عام ٢٠٠٥ وحتى الانتخابات الأخيرة، مسلطًا الضوء على أوجه القصور في التشريعات السابقة والجهود المبذولة لتحسين النظام الانتخابي.

أحد أهم النتائج التي توصل إليها البحث هو أن قوانين الانتخابات القائمة على نظام القوائم المغلقة والتوزيع المركزي تسببت في تهميش بعض القوى السياسية والمجتمعية، مما أدى إلى تأجيج الصراعات السياسية وزيادة حالة الاستقطاب. كما أظهرت النتائج أن الانتقال إلى نظام الدوائر المتعددة والاعتماد على القوائم المفتوحة قد يساهم في تعزيز التمثيل السياسي والحد من التوترات.

خلص البحث إلى أن إصلاح قانون الانتخابات وتطويره بطريقة تضمن شفافية أكبر وعدالة أوسع في توزيع المقاعد يمكن أن يسهم في تحقيق استقرار سياسي مستدام في العراق. كما أوصى بتعزيز دور المؤسسات الرقابية لضمان نزاهة الانتخابات والحد من التدخلات السياسية، مما يعزز الثقة في العملية الانتخابية ويدعم مسار الديمقراطية في البلاد.

الكلمات المفتاحية: قانون الانتخابات، الناخبين، الكتل السياسية، أنظمة الانتخابات، المقاعد النيابية.

The impact of the election law on political stability in Iraq

Prf. Dr. Kamal Hammad

Doctorate in Public Law/Islamic University of Lebanon

KHALID MAHMOOD IBRAHIM ALCHALABI

Master in Public Law/PhD student in Public Law/Islamic University in Lebanon

khalidalchalabiO41@gmail.com

Abstract:

This research explores the relationship between the electoral law and political stability in Iraq, focusing on how the legal framework influences the country's social and political stability. Following the fall of the previous regime in 2003, Iraq faced significant challenges in establishing a stable democratic system, with the electoral law playing a critical role in shaping the political process.

The research examines the impact of successive electoral laws on Iraq's political system, including districting systems, representation ratios, and seat allocation mechanisms. These factors directly affect the composition of parliament and the level of representation of political and social forces, ultimately influencing political stability. The study presents practical examples from Iraqi elections, starting from 2005 to the most recent ones, highlighting the shortcomings of previous legislations and the efforts made to improve the electoral system.

One of the key findings is that electoral laws based on closed-list systems and centralized seat distribution have marginalized certain political and social groups, leading to heightened political conflicts and increased polarization. The results also indicate that transitioning to multi-district systems and adopting open lists could enhance political representation and reduce tensions.

The research concludes that reforming the electoral law and developing it to ensure greater transparency and fairer seat allocation can contribute to sustainable political stability in Iraq. It also recommends strengthening the role of oversight institutions to ensure the integrity of elections and limit political interference, thereby increasing

public trust in the electoral process and supporting the country's path toward democracy.

Keywords: Election law, voters, political blocs, election systems, parliamentary seats.

المقدمة

تتنوع الأنظمة الانتخابية من دولة إلى أخرى، وهذا التنوع ليس عيبًا، بل يعكس خصوصيات كل دولة ومجتمع. كما أن اختلاف هذه الأنظمة يسهم في تطوير بعضها البعض، مما يوفر فرصًا للتعلم والاستفادة المتبادلة. في هذا السياق، يمكن مقارنة الطعون الانتخابية في العراق مع نظيرتها في لبنان نظراً للتشابه بين النظامين، بهدف فهم أعمق لخصوصية كل منهما وتحليل مزاياه وعيوبه، وكذلك تحديد العلاقات والروابط بين مكوناتهما. الغاية الأساسية من هذه المقارنات هي الوصول إلى توصيات تعديلية تضمن تمثيلاً حقيقياً لرغبات الناخبين.

نزاهة العملية الانتخابية تعتبر عنصراً جوهرياً لتحقيق الاستقرار السياسي، إذ تساهم القوانين التي تضمن الشفافية والمراقبة المستقلة ومكافحة التزوير في بناء الثقة بين المواطنين والنظام السياسي. ومع ذلك، يواجه العراق تحديات مستمرة في هذا المجال؛ فقد أدت مزاعم التزوير والتلاعب في النتائج إلى تشكيك المواطنين في نتائج الانتخابات وشرعية الحكومات المتعاقبة، مما تسبب في حالة من الاستياء الشعبي وعدم الاستقرار السياسي.

يتعين على قانون الانتخابات أن يضمن الشمولية والتمثيل العادل لجميع مكونات المجتمع العراقي، بما في ذلك الأقليات العرقية والدينية. وعندما تكون التشريعات الانتخابية غير عادلة أو غير شاملة، يؤدي ذلك إلى شعور بعض الفئات بالتهميش، مما يُسهم في تصاعد التوترات الطائفية والعرقية، الأمر الذي يؤثر سلباً على استقرار البلاد.

تتعدد أوجه تأثير قانون الانتخابات على الاستقرار السياسي في العراق؛ فمن خلال تعزيز التمثيل العادل، وضمان النزاهة، وتحقيق الشمولية، يمكن لقانون الانتخابات أن يصبح أداة فعالة لتعزيز الاستقرار السياسي. وعلى النقيض، القوانين التي تفشل في تحقيق هذه الأهداف قد تكون مصدراً للتوتر وعدم الاستقرار. لذا، فإن إجراء إصلاحات على قانون الانتخابات لجعله أكثر عدالة وشفافية يعد خطوة أساسية لتحقيق استقرار سياسي مستدام في العراق.

أهمية البحث:

تأتي أهمية هذا البحث في كونه يسلط الضوء على تأثير قانون الانتخابات على الاستقرار السياسي في العراق، وهو موضوع بالغ الأهمية في ظل الظروف السياسية والاقتصادية التي يمر بها البلد. يعتبر

قانون الانتخابات أحد الأسس الرئيسية التي تحدد آلية اختيار ممثلي الشعب، وبالتالي له تأثير كبير على عملية بناء المؤسسات الديمقراطية، وتشكيل الحكومة، وتوزيع السلطة السياسية. إن استقرار النظام السياسي يرتبط بشكل مباشر بعدالة وفعالية النظام الانتخابي الذي يعكس التوازن بين مختلف القوى السياسية ويؤمن تمثيلًا عادلًا للمكونات المجتمعية المتنوعة.

من خلال دراسة تأثيرات النظام الانتخابي العراقي على الاستقرار السياسي، يمكن تقديم توصيات تساعد في تحسين فعالية النظام الانتخابي بما يعزز الثقة في العملية السياسية، ويشجع المواطنين على المشاركة الفعالة في الانتخابات. كما أن هذا البحث يسهم في توفير فكر قانوني نقدي حول النظام الانتخابي العراقي مقارنة مع أنظمة انتخابية أخرى، مثل النظام الألماني والهندي، وبالتالي توفير إضاءات قد تكون مهمة لصناع القرار في العراق.

إشكالية البحث:

إشكالية هذا البحث تتمثل في فهم العلاقة بين قانون الانتخابات والاستقرار السياسي في العراق. يعاني النظام الانتخابي العراقي من عدة مشاكل مثل تمثيل غير عادل للمكونات السياسية والاجتماعية، ضعف التمثيل النسبي للأحزاب الصغيرة، وجود نسبة عالية من الأصوات الضائعة، وقلة الثقة في نتائج الانتخابات. كل هذه العوامل تساهم في حالة من عدم الاستقرار السياسي، إذ تؤثر على تشكيل الحكومة، وتؤدي إلى صراعات بين الأحزاب السياسية، كما قد تساهم في تراجع مشاركة الناخبين.

تكمن الإشكالية في محاولة فهم كيف يؤثر النظام الانتخابي الحالي على استقرار العراق السياسي، وما إذا كانت التعديلات المقترحة في النظام الانتخابي يمكن أن تسهم في تحسين هذا الاستقرار. كما أن البحث يتطرق إلى التحديات التي يواجهها النظام الانتخابي في تحقيق توازن بين مصالح الأحزاب الكبيرة والصغيرة وضمان تمثيل عادل لجميع المكونات، بما في ذلك النساء والأقليات.

المبحث الأول

أثر القانون الانتخابي على السلطتين التشريعية والتنفيذية

يلعب قانون الانتخابات دورًا محوريًا في تحديد كيفية توزيع المقاعد الانتخابية، مما يؤثر بشكل مباشر على تشكيل الخارطة السياسية للبلد. إن نظام الانتخاب، سواء كان يعتمد على التمثيل النسبي أو نظام الأغلبية، يترك بصمات واضحة على تمثيل الأحزاب والجماعات المختلفة. في العراق، اعتمدت القوانين الانتخابية المختلفة نظام التمثيل النسبي، الذي أتاح تمثيلاً أوسع للأحزاب الصغيرة والمتوسطة، مما ساهم في تعزيز التنوع السياسي داخل البرلمان. ورغم ما لهذا التنوع من فوائد فيما يتعلق بتعزيز التمثيل الديمقراطي، إلا أنه قد يؤدي في بعض الأحيان إلى انقسام البرلمان وصعوبة تشكيل حكومة مستقرة، الأمر الذي قد يعوق الاستقرار السياسي بشكل عام.

ولا يتوقف تأثير قانون الانتخابات عند النتائج قصيرة المدى؛ بل يمتد أثره إلى الأفق البعيد. فالقوانين الانتخابية التي تساهم في استقرار النظام السياسي تؤدي إلى بناء مؤسسات قوية وتعزيز سيادة القانون، وهو ما يسهم في تحقيق تنمية مستدامة ورفاه اجتماعي. في الحالة العراقية، فإن تحقيق الاستقرار السياسي من خلال نظام انتخابي عادل وشفاف يمكن أن يعزز السيادة الوطنية، ويقوي من قدرة الدولة على مواجهة التحديات الداخلية والخارجية.

ولبيان هذا الأثر، سنقوم بتقسيم هذا المبحث إلى مطلبين. سنستعرض في المطلب الأول أثر قانون الانتخابات على مجلس النواب، بينما سنخصص المطلب الثاني لدراسة أثر قانون الانتخابات على الحكومة.

المطلب الأول

أثر قانون الانتخابات على مجلس النواب

إن تطور النظام الانتخابي يعتمد بشكل رئيسي على التحديات التي تفرضها كل مرحلة، وأبرز هذه التحديات هو ضمان توزيع عادل للحصص بين مختلف التوجهات، سواء كانت قومية أو سياسية أو اجتماعية، أو على الأقل منحها حق التعبير عن نفسها من خلال عملية الانتخاب، بما يتيح لها فرصة المشاركة في السلطة. كما يجب أن تتسم هذه الانتخابات بالنزاهة والشفافية والشمولية، مع الحرص على عدم إقصاء أي فئة، وينبغي أن تُجرى هذه العملية الانتخابية تحت إشراف هيئة مستقلة محايدة لا تربطها مصالح مباشرة بنتائج الانتخابات [١].

علاوة على ذلك، ينبغي مراعاة أن التطورات والمتغيرات الإقليمية والدولية قد تؤثر بشكل كبير على الأوضاع الداخلية للعراق، وكذلك على علاقاته الخارجية. بل إنها قد تؤثر أيضًا على دور النظام الانتخابي في تحديد الشكل الذي يمكن أن تتخذه المجالس النيابية، استجابة للأهداف والمطالب الآنية التي تمر بها الأحزاب أو الكيانات السياسية خلال مسيرتها. وبطبيعة الحال، فإن هذه الأنظمة الانتخابية تؤدي إلى إفراز مجلس تشريعي، بغض النظر عن تسميته، يكون مسؤولاً عن أداء المهام الموكلة إليه دستوريًا [٢].

ولبيان هذا الأثر سنقوم بتقسيم هذا المطلب كالآتي:

---

[٢] نصت المادة (١١٢) من دستور ٢٠٠٥ على أنه (تعد المفوضية العليا لحقوق الإنسان والمفوضية العليا المستقلة للانتخابات وهيئة النزاهة هيئات مستقلة تخضع لرقابة مجلس النواب وتنظم أعمالها بقانون)، واستجابة لإحالة المشرع الدستوري بشأن تشكيل وعمل مفوضية الانتخابات إلى تشريع عادي، صدر قانون المفوضية العليا المستقلة للانتخابات رقم ١١لسنة ٢٠٠٧، والذي قضى في المادة الثانية منه على أن (المفوضية العليا المستقلة للانتخابات هيئة حكومية مستقلة ومحايدة، تتمتع بالشخصية المعنوية وتخضع لرقابة مجلس النواب).

[١] صباح عبد الرزاق، السياسة الداخلية لعراق ما بعد الانتخابات ٢٠١٠، دراسة في الثوابت والمتغيرات، بحث منشور في مجلة كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد ٤١، ٢٠١٠، ص ١٠ وما بعدها.

الفرع الأول: أثر قانون الانتخاب على التحالفات السياسية في البرلمان

إن تشريع النظام الانتخابي في العراق، على الرغم من حداثته النسبية، يُعد نقطة تحول مهمة في التاريخ السياسي للبلاد. فقد بات هذا التشريع قاعدة أساسية لإحداث تطورات جوهرية في مختلف مناحي الحياة، سواء على المستوى السياسي أو الاجتماعي أو الاقتصادي، وحتى الثقافي. وعلى الرغم من أن هناك توجهات نحو إحداث تغييرات سياسية وإصلاحية، تبقى التجربة الانتخابية، شأنها شأن الأنظمة في مختلف أنحاء العالم، بعيدة عن الكمال. فلا يمكن لأي تجربة انتخابية أن تصل إلى حد الكمال مهما سعى القائمون عليها لتحقيق ذلك، إذ تظل محاولات التطوير قائمة بهدف الوصول إلى نسيج سياسي ومجتمعي أكثر تطورًا مع مراعاة الثوابت الوطنية والظروف الداخلية الخاصة بكل دولة [١].

أما السبب الرئيسي وراء تشكيل الكتل السياسية في العراق فيكمن في السعي نحو تحقيق أغلبية تمكّن الأحزاب والكيانات السياسية من التأثير على عملية اتخاذ القرار وصناعته، سواء في إطار المرحلة الانتقالية أو في دورات مجلس النواب العراقي المتعاقبة. ويمكن تقسيم مراحل تشكيل التكتلات السياسية إلى مرحلتين أساسيتين: المرحلة الأولى تتعلق بالتكتلات التي تُبنى قبل إجراء الانتخابات، بينما تتبلور المرحلة الثانية بعد إعلان نتائج الانتخابات، حيث يتحدد بناءً عليها شكل التحالفات وتوزيع مراكز القوة في الساحة السياسية.

أولاً: تشكيل التكتلات والتحالفات قبل الدخول في الانتخابات:

يقوم نظام الكتل الانتخابي على مبدأ التعددية ضمن دوائر انتخابية متعددة التمثيل، حيث يُمنح الناخبون في هذه الدوائر عدداً من الأصوات يعادل عدد المقاعد المخصصة لدائرتهم الانتخابية. وبذلك، يتمكن الناخب من التصويت لأي مرشح موجود على ورقة الاقتراع، بغض النظر عن انتماءاتهم الحزبية، مما يوفر حرية اختيار أوسع.

في معظم أنظمة الكتل، يُسمح للناخبين باستخدام جميع الأصوات الممنوحة لهم طالما لم يتجاوزوا عدد المقاعد المحددة لدائرتهم. ويُعتبر هذا النظام شائعاً في الدول التي تفتقر إلى بنية حزبية قوية أو إلى أحزاب سياسية راسخة. من أبرز مزايا هذا النظام أنه يتيح للناخبين حرية أكبر في اختيار مرشحيهم بشكل مستقل عن الاعتبارات الحزبية، كما يُسهل تقسيم البلاد إلى دوائر انتخابية متكافئة نسبياً من حيث الحجم، مما يعزز العدالة في توزيع المقاعد.

---

[١] عبد الغني بسيوني عبد الله، النظم السياسية، النظرية العامة للدولة، الحكومات، الحقوق والحريات العامة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ٢٠٠٦، ص ٦٣ وما بعدها.

ثانياً: تشكيل التكتلات والتحالفات بعد إعلان نتائج الانتخابات:

لقد ظهرت التحالفات والتكتلات السياسية في العراق قبل الانتخابات استناداً إلى أهداف ورؤى مشتركة، سعيًا لتحقيق أكبر قدر ممكن من المقاعد النيابية. إذ إن أي نظام انتخابي، بغض النظر عن كيفية احتساب المقاعد، يسعى في النهاية إلى إفراز أغلبية نيابية. وتتشكل هذه التحالفات من مصالح متبادلة بين الأطراف المتحالفة، لكن السؤال الذي يطرح نفسه هنا: هل ستستمر هذه التحالفات التي نشأت قبل الانتخابات بعد انتهائها، أم ستتفكك إلى كتل أصغر؟ الواقع السياسي العراقي أثبت صحة المقولة الشهيرة: "لا صديق دائم، ولا عدو دائم في السياسة"، فالعلاقات السياسية متغيرة بتغير المصالح والمواقف، حيث يمكن أن يتحول حليف الأمس إلى خصم اليوم، والعكس صحيح.

ويُعد الوصول إلى موقع "الكتلة الأكبر" في البرلمان من أهم الأهداف السياسية للأحزاب والكيانات، إذ إن هذه الكتلة تملك حق تشكيل الحكومة، من خلال تكليف رئيس الجمهورية مرشحها لرئاسة مجلس الوزراء، الذي يُعتبر المسؤول التنفيذي الأول في البلاد. بالإضافة إلى ذلك، تضمن هذه الكتلة السيطرة على عدد من اللجان البرلمانية الأساسية التي تُعنى بتنفيذ المهام الدستورية[1].

لذا، فإن الكتلة التي تمتلك هذه الصفة تُعد ذات أهمية قصوى خلال الدورة البرلمانية، مما يدفع مختلف الأطراف إلى السعي لتشكيلها سواء عبر توافقات سياسية، أو اتفاقات رسمية، أو حتى من خلال المساومات والضغوطات. وبالفعل، شهدت الساحة العراقية ائتلافات تشكلت بعد إعلان النتائج الانتخابية لتحقيق أغلبية توافقية داخل البرلمان، بغرض تعزيز القدرة على تمرير القرارات وتشكيل حكومة مستقرة.

الفرع الثاني: أثر قانون الانتخاب على أداء البرلمان

ينقسم دور مجلس النواب في الأنظمة المختلفة إلى دورين أساسيين هما: الدور التشريعي والدور الرقابي، ويضاف إليهما دور سياسي مميز يلعبه الأعضاء، لا سيما وأن معظمهم ينتمون إلى كتل وأحزاب سياسية. قلّما نجد شخصية مستقلة تتمكن من الوصول إلى قبة البرلمان، وإذا حدث ذلك، فإن الانخراط في العملية الانتخابية نفسها غالباً ما ينقل الشخص من حالة الاستقلالية إلى التحزب. فالمرشح المستقل، بمجرد دخوله المعترك السياسي، يتبنى توجهات سياسية واضحة تتجلى في أهداف وبرامج انتخابية يسعى لتحقيقها، مما يعكس طموحاته وغاياته من الترشح لمجلس النواب.

وعليه، فإن الدور السياسي لأعضاء المجلس يتجسد في حجم التجاذبات والتقاطعات السياسية التي يشهدها البرلمان خلال الدورة الانتخابية، والتي تؤثر بشكل مباشر على الأداء البرلماني لاحقاً. ومن

---

[1] نصت المادة (٧٦ – (اولا) من الدستور النافذ على: يكلف رئيس الجمهورية مرشح الكتلة النيابية الاكثر عددا بتشكيل مجلس الوزراء خلال خمسة عشر يوما من تاريخ انتخاب رئيس الجمهورية).

هذا المنطلق، قام المراقبون بتقييم الأداء البرلماني بشكل موضوعي دون التركيز على الأسماء أو الانتماءات الحزبية. إذ اعتمد التقييم على استمارات ميدانية ركزت على مدى تأثير النظام الانتخابي على العملية السياسية، بعيداً عن ذكر أسماء الأحزاب أو الكتل.

كما شمل التقييم أداء المجالس النيابية ابتداءً من الجمعية الوطنية وصولاً إلى الدورة الثانية لمجلس النواب العراقي، وذلك من خلال طرح تساؤلات حول مدى نجاح أو فشل الدورات الانتخابية، والتي تنعكس بدورها على أداء أعضائها. ومن الجدير بالذكر أن الأداء السياسي في بعض الأحيان أفرز حالات من الضغط، تمثلت بمقاطعة الأعضاء لبعض الجلسات البرلمانية.

أما فيما يتعلق بتقييم الأثر الإيجابي لتلك الدورات على العملية السياسية، فقد تم استخلاص نسب معينة تعكس نجاح هذه الدورات في تحقيق الأهداف المنشودة، إلا أن هذه النسب تتفاوت بناءً على الظروف السياسية التي مرت بها البلاد خلال كل دورة برلمانية. أما ما يخص تقييم أثر الدورات الإيجابي فقد كانت هذه النسب كالاتي [١]:

أ- من حيث نسبة المشاركة في الانتخابات كمرشحين كانت النسبة هي ١٦٪. وهي نسبة كبيرة نسبيا قياسا بحجم العينة البالغ ٥٤ شخص، ونستنتج من ذلك أن هنالك وعيا سياسيا بضرورة مباشرة الحق بالمشاركة السياسية لا كناخبين فحسب، بل كمرشحين ايضا.

ب- من حيث الانتماء للأحزاب السياسية كانت النسبة ٢٠%، وبمعنى أن مبدأ النضج السياسي من خلال الانتماء للأحزاب لم يصل الحد الذي نطمح له في العملية السياسية، حيث إذا ما تم الاعتماد على العينة فلم نصل إلى نصف هذه العينة، وهم كما لاحظنا من ذوي التحصيل الدراسي الجيد إذا ما قورنت بعينات أخرى.

ت- إن نسبة غير المشاركين في الانتخابات كانت ضئيلة جدا، حيث كانت ٣% فقط، وهي نسبة مشجعة تؤكد حرص الشعب على ممارسة حقة بالمشاركة السياسية عن طريق الحرية باختيار الممثلين في المجلس النيابي.

ث- كانت نسبة المؤيدين للدستور بوصفه الوثيقة الأسمى الراعية للحريات وللعملية السياسية من ضمن العينة هي ٦١٪، وهي نسبة جيدة إذا ما أخذنا بنظر الاعتبار أن الباقي انقسموا الى قسمين ١٦% صوت ب (لا) على الدستور، وما بقي لم يشارك في الاستفتاء، وعدم المشاركة

[١] شارك في هذا الاستبيان ٥٤ شخص بين ذكر وانثى على الرابط الاتي:
https://docs.google.com/forms/d/e/1FAIpQLSfPUltotebn9UeM45bVteCaqth8llzTp٦٢٤١PaSUZjNfGHQ/view analytics

لا تعني بالقطع الرفض إذ يمكن أخذها على عدم بلوغ السن القانوني المؤهل للتصويت في وقتها.

المطلب الثاني

أثر قانون الانتخابات على الحكومة

إن مدى التقارب أو التباعد بين الكتل السياسية المشاركة في تشكيل الحكومة، وحتى بين الكتل المعارضة التي اختارت عدم الانخراط في الحكومة، يلعب دوراً حيوياً في التأثير على أداء السلطة التنفيذية. فهذه الديناميكيات تؤثر بشكل مباشر على إقرار مشاريع القوانين، إذ يمكن أن تؤدي الخلافات إلى تعطيل تمرير التشريعات المهمة. بالإضافة إلى ذلك، قد يُستغل حق الرقابة البرلمانية كأداة ضغط على السلطة التنفيذية، مما يزيد من التحديات التي تواجهها الحكومة في أداء مهامها.

وتجدر الإشارة إلى أن السلطة التنفيذية هي في الأساس انعكاس لتركيبة مجلس النواب، حيث تتأثر بالتجاذبات والصراعات السياسية التي تدور داخل البرلمان. هذه التوترات تكون متقلبة وتعتمد بشكل كبير على الخريطة السياسية الراهنة وتغيراتها المستمرة، مما قد يعيق التنسيق المطلوب بين السلطتين التشريعية والتنفيذية لتحقيق استقرار سياسي فعّال.

الفرع الأول: الآثار على تشكيل الحكومة:

لقد كشفت أزمة تشكيل الحكومة العراقية بعد انتخابات ٢٠١٨ عن عمق الأزمة السياسية التي يعيشها النظام السياسي في العراق، لا سيما فيما يتعلق بتفسير مصطلح "الكتلة النيابية الأكثر عدداً" الوارد في المادة (٧٦) من الدستور. تعود جذور هذه الأزمة إلى الانتخابات التي جرت عام ٢٠١٠، حينما أصدرت المحكمة الاتحادية العليا قرارها في ٢٥ مارس/آذار ٢٠١٠ (العدد ٢٥/اتحادية/٢٠١٠)، الذي فسّر الكتلة النيابية الأكثر عدداً بأنها إما الكتلة التي تتكون من قائمة انتخابية واحدة تفوز بأكبر عدد من المقاعد، أو الكتلة التي تتشكل من اندماج قائمتين أو أكثر بعد دخول مجلس النواب وحلف أعضائها اليمين الدستورية، بحيث تصبح الأكبر عدداً مقارنة ببقية الكتل البرلمانية. وفي ضوء هذا التفسير، يتعين على رئيس الجمهورية تكليف مرشح هذه الكتلة بتشكيل مجلس الوزراء وفقاً للمادة (٧٦) من الدستور، وفي غضون المدة الزمنية المحددة.

غير أن هذا التفسير تحوّل إلى إشكالية كبيرة بعد انتخابات ٢٠١٨، عندما زعم كل من ائتلاف "البناء" بزعامة هادي العامري، وائتلاف "النصر" بقيادة حيدر العبادي أنهما الكتلة النيابية الأكبر. إلا أن هذه النزاعات السياسية سرعان ما تجاوزت الجدل الدستوري حين اتفق تحالف "سائرون" بزعامة مقتدى الصدر و"الفتح" بقيادة العامري على ترشيح عادل عبد المهدي لرئاسة الوزراء دون الاستناد إلى مفهوم "الكتلة النيابية الأكثر عدداً" كما كان يفترض أن يتم وفق الدستور.

هذا الاتفاق، الذي تم خارج إطار السياقات الدستورية والسياسية، أحدث فجوة في مشروعية الحكومة، وأدى لاحقاً إلى استقالة حكومة عادل عبد المهدي في خضم احتجاجات واسعة شهدتها البلاد. وعاد الجدل مرة أخرى حول مفهوم "الكتلة النيابية الأكبر" وأثار تساؤلات حول التزام القوى السياسية العراقية بالشرعية الدستورية. فقد أثبتت هذه الأزمة أن تلك القوى غالباً ما تتجاهل نصوص الدستور والقوانين، مبررة ذلك برغبتها في الحفاظ على استمرارية العملية السياسية، في حين أنها في الواقع تُظهر استعدادها للقفز فوق النصوص الدستورية عندما يتعارض ذلك مع مصالحها السياسية.

هذا الانحراف عن السياقات الدستورية ليس مجرد أزمة عابرة، بل يعكس تحديات هيكلية في النظام السياسي العراقي، حيث يظهر ضعف الالتزام بالضوابط الدستورية وغياب الإرادة السياسية لترسيخ دولة القانون. ونتيجة لذلك، يظل العراق يواجه مخاطر مستمرة تتعلق بضعف الاستقرار السياسي والمؤسسي، مما يعوق قدرته على تحقيق تنمية مستدامة والاستجابة لتطلعات شعبه.

في ظل الأزمة السياسية التي تلت استقالة حكومة عادل عبد المهدي عام ٢٠١٩، واجهت العراق مجدداً حالة من الجمود السياسي، إذ تعقدت الأمور أكثر عند محاولة اختيار رئيس جديد للوزراء. أحد المحطات المهمة في هذا السياق كان دور رئيس الجمهورية برهم صالح، الذي وجد نفسه أمام خيار صعب في ظل غياب التوافق بين الكتل السياسية حول مرشح لرئاسة الوزراء.

في هذا السياق، أرسل رئيس الجمهورية كتاباً إلى المحكمة الاتحادية يستفسر عن صلاحياته في تكليف مرشح لرئاسة الوزراء دون الرجوع إلى الكتل السياسية، وذلك في ظل الفشل المتكرر للكتل السياسية في التوافق على مرشح. ردت المحكمة الاتحادية على هذا الاستفسار بقرارها المرقم ٢٩/اتحادية/٢٠٢٠، الصادر بتاريخ ١٦ مارس/آذار ٢٠٢٠، والذي أوضح تفسير المادة (٧٦/ثالثاً) من الدستور العراقي. ونص قرار المحكمة على أن المادة تعطي رئيس الجمهورية الصلاحية الحصرية لتكليف مرشح جديد لرئاسة الوزراء إذا أخفق المكلف السابق في تشكيل الحكومة خلال المدة الدستورية المحددة، والتي تبلغ خمسة عشر يوماً.

استناداً إلى هذا القرار، قام رئيس الجمهورية بتكليف محافظ النجف السابق والنائب الحالي عدنان الزرفي لتشكيل الحكومة. هذا التكليف أثار جدلاً واسعاً واعتراضات من معظم القوى السياسية الشيعية الكبيرة، باستثناء تحالف سائرون بزعامة مقتدى الصدر. حيث اعتبرت تلك القوى أن تكليف الزرفي يمثل "تجاوزاً" على ما تسميه "الحصة الشيعية" في منصب رئاسة الوزراء، فضلاً عن كونه خطوة تتعارض مع الأعراف السياسية المتبعة منذ عام ٢٠٠٣ التي تقوم على مبدأ التوافق بين الكتل السياسية في توزيع المناصب العليا.

يرى البعض أن هذه الأزمة كشفت عن استمرار إشكالية تفسير النصوص الدستورية المتعلقة بتشكيل الحكومة وتحديد الصلاحيات بين السلطات، فضلاً عن تضارب المصالح بين القوى السياسية وتأثيرها على آلية اتخاذ القرار. وقد أظهر ذلك ضعف النظام السياسي العراقي في التعامل مع الأزمات الدستورية، واعتماده المفرط على الحلول التوافقية بدلاً من الالتزام الصارم بنصوص الدستور، مما يعمق حالة عدم الاستقرار السياسي في البلاد [1].

من خلال ما تم بيانه حول خريطة تكوين وتشكيل الكابينة الوزارية في العراق، يتضح أن هذا الموضوع يتوزع بين رأيين رئيسين، حيث يعكس كل رأي جانباً من التحديات السياسية في البلاد.

الرأي الأول يرى أن تشكيل الحكومة يعتمد أساساً على النهج التوافقي المبني على أسس طائفية أو عرقية، وهو النهج الذي ساد منذ سقوط النظام السابق. وفقاً لهذا الرأي، فإن المناصب العليا في الدولة تُوزع بناءً على مبدأ التوافق بين المكونات الطائفية والعرقية في العراق. فالأكراد يحصلون على رئاسة الجمهورية، بينما الشيعة يتولون رئاسة مجلس الوزراء، وتكون رئاسة مجلس النواب من نصيب السنة. كما يتم تقسيم الحقائب الوزارية بين الشركاء السياسيين وفقاً لهذا المبدأ التوافقي الذي يعكس التنوع الطائفي في العراق.

أما الرأي الثاني فيرى أن هذا التوافق ليس مجرد خيار سياسي، بل هو نتيجة للتعددية العرقية والطائفية الموجودة في العراق. وفقاً لهذا الرأي، لا يمكن تشكيل حكومة ناجحة في العراق بعيداً عن التوافق بين القوى السياسية، حيث إن التعددية العرقية والطائفية تفرض هذا التوزيع. كما أنه لا يمكن لأي كتلة أو كيان سياسي أن يحقق الأغلبية المطلقة التي تخوله تشكيل الحكومة وفقاً للدستور، وذلك بسبب النظام الانتخابي المعمول به في العراق الذي يعتمد على التمثيل النسبي. وبالتالي، فإن أي حكومة لا تحظى بتوافق سياسي عريض ستواجه صعوبة في الاستمرار، لأنها ستكون عرضة للانهيار في أي لحظة نظراً لغياب الدعم الكافي من القوى السياسية المختلفة.

إضافة إلى ذلك، فإن التركيبة السكانية للعراق، بما يتضمنه من مكونات طائفية وعرقية متعددة، بما في ذلك الأقليات الواضحة وغير الواضحة، تلعب دوراً مهماً في تحديد طبيعة تشكيل الحكومة. هذه التركيبة تفرض على أي حكومة جديدة أن تكون شاملة لجميع المكونات السياسية والاجتماعية لضمان الاستقرار السياسي والوطني.

في النهاية، تبقى مسألة تشكيل الحكومة في العراق مسألة معقدة تتطلب التوازن بين التوافق السياسي والطائفي، كما أنها مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالطبيعة التعددية للمجتمع العراقي.

---

[1] باسل حسين، الأزمة السياسية في العراق بين السياق الدستوري والمتغيرات الراهنة، مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠٢٠/٣/٢٥، ص٦.

الفرع الثاني: الآثار على أداء الحكومة:

رغم الجهود المتواصلة لإيجاد تفاهمات واتفاقات سياسية بين أطراف النزاع في العراق، فإن الوضع السياسي بقي معقدًا ومليئًا بالتحديات التي تزيد من تعقيد تشكيل حكومة وحدة وطنية فعالة. فقد تم توقيع العديد من الاتفاقات ومواثيق الشرف التي تهدف إلى تخفيف حدة الصراع السياسي، ولكن هذه المحاولات لم تمنع من تفاقم الخلافات على السلطة والسيطرة. بل إنه من غير المغالاة القول بأن الوضع وصل إلى حد المواجهات المسلحة في بعض الأحيان، وهو ما يعكس التوتر السياسي العميق في البلاد.

تعود هذه التوترات إلى عدة عوامل، أهمها هيمنة بعض الفصائل المسلحة على مناطق وأماكن ذات أهمية استراتيجية، مما يخلق حالة من عدم الاستقرار ويعزز الصراع على السلطة. هذه الهيمنة، إلى جانب نشاط التنظيمات الإرهابية التي تؤثر بشكل مباشر في الوضع السياسي من خلال أعمال العدوان والإرهاب ضد المدنيين، تسهم في تعميق الأزمة السياسية في العراق. ففي الوقت الذي يواجه فيه العراق تهديدات داخلية وخارجية، يبقى الوضع السياسي متأثراً بشكل كبير بهذه القوى المسلحة.

إضافة إلى ذلك، فإن بعض الأطراف السياسية، رغم مشاركتها في الحكومة، تتبنى أحيانًا سياسة المعارضة، مما يجعل الوضع السياسي يبدو وكأنه صراع داخلي على الحكم بين القوى المتحالفة نفسها. هذا التناقض يؤدي إلى انقسام حاد داخل النظام السياسي إلى حكومتين وسلطتين متعارضتين: واحدة تعتبر شرعية بموجب الدستور والقانون، والأخرى تكتسب شرعيتها من خلال القوة التي تمارسها على الأرض. وقد ساهم هذا الانقسام في تفتيت المؤسسات الحكومية والرقابية، وأدى إلى تدهور فعالية الحكومة في إدارة شؤون البلاد.

أما فيما يتعلق بنظريات المؤامرة والتبعية الخارجية، فإن السياسيين في العراق غالبًا ما يتهمون بعضهم البعض بتطبيق أجندات خارجية، حيث يصف كل طرف الآخر بأنه يتبع أو ينفذ مصالح دول أخرى. هذا التبادل المتكرر للتهم يعكس الضعف السياسي والانقسامات الداخلية، حيث يتم التركيز على التبعية السياسية بدلاً من التركيز على المصالح الوطنية العليا.

ومن جانب آخر، يرى البعض أن العراق قد تحول إلى ساحة تنافس إقليمي ودولي، حيث تتصارع القوى الإقليمية والدولية على النفوذ في البلاد. هذا التنافس يعمق الأزمة السياسية في العراق ويزيد من تعقيد حلوله، خاصة في ظل التداخل بين الأجندات المحلية والدولية.

إن تأثير القوى الإقليمية والدولية في المشهد السياسي العراقي يعد عاملاً مهماً في تعميق الانقسام الداخلي، حيث تسعى بعض دول الجوار إلى تعزيز نفوذها في العراق وتوجيهه نحو مصالحها الخاصة. هذا التدخل قد يتراوح في قوته بناءً على المصالح المتغيرة لهذه القوى، ولكنه في النهاية

يترك تأثيرًا كبيرًا على السياسة الداخلية العراقية. ففي بعض الأحيان، قد يحاول العراق اتخاذ موقف محايد في سياساته الخارجية، حرصًا على تجنب تصعيد الأزمات مع جيرانه أو القوى الكبرى. إلا أن هذا الموقف الرسمي لا يمنع من وجود أصوات سياسية داخل الحكومة وفي أوساط الكتل السياسية التي تتبع توجهات مرتبطة بمصالح معينة أو أيديولوجيات سياسية قد لا تعكس الحياد الرسمي.

وفي هذا السياق، من المهم أن نلاحظ أن الحكومة العراقية، باعتبارها إفرازًا طبيعيًا لتوجهات الكتل السياسية الممثلة في مجلس النواب، عادة ما تعكس التوازنات والاتفاقات السياسية المعقدة التي تشهدها العملية السياسية في العراق، قبل وبعد الانتخابات. هذه التوازنات يمكن أن تتسبب في خلق حالة من التوتر السياسي الداخلي، حيث يتصرف بعض الأفراد أو الكتل وكأنهم يتمتعون باستقلالية تامة عن الآخرين، مما قد يؤدي إلى تغليب مصالح فئوية على المصلحة العامة.

وقد يصل الأمر ببعض الأطراف إلى ممارسة صلاحياته بناءً على أجندته الخاصة دون مراعاة المبادئ الأساسية للتعددية السياسية والتوافقية التي أُسس عليها النظام السياسي العراقي. وهذا التجاوز يمكن أن يؤدي إلى تهميش بعض الفئات السياسية، أو حتى إقصائها من العملية السياسية بالكامل، ما يهدد مبدأ التداول السلمي للسلطة الذي ينبغي أن يتسم به النظام الديمقراطي. أحيانًا يتجاوز هذا التهميش حدود التصريحات السياسية ليصل إلى التهديدات المباشرة أو غير المباشرة، حيث قد توجه رسائل علنية أو مبطنة إلى مكونات معينة، مما يزيد من حدة الانقسام ويؤثر سلبًا على استقرار النظام السياسي العراقي.

المبحث الثاني

معالجة حالات القصور التشريعي في قانون الانتخابات

تعتبر العلاقة بين الانتخاب والشرعية الديمقراطية جوهرية في الأنظمة السياسية الحديثة، إذ أن اختيار الحكام من قبل المحكومين هو الطريقة الوحيدة التي تمنح السلطة شرعيتها. فالانتخاب لا يقتصر على اختيار الأفراد للمناصب، بل هو ما يضفي الشرعية على الحاكم ويمنحه التفويض الشعبي لممارسة السلطة. ولذلك، فإن الحكام الذين يصلون إلى السلطة بطرق غير ديمقراطية غالبًا ما يُعتبرون غير شرعيين.

ويعد النظام الانتخابي الأساس الذي يحدد كيفية تمثيل الشعب في السلطة. ومن هنا، يسعى المشرعون في البلدان الديمقراطية لتطوير الأنظمة الانتخابية بما يتناسب مع المبادئ الديمقراطية والواقع الاجتماعي والسياسي لكل دولة. ورغم أهمية هذه الأنظمة، فإنه لا يوجد نظام انتخابي مثالي يمكن تطبيقه عالميًا، حيث يختلف نجاح النظام بناءً على الخصائص السياسية والاجتماعية للبلد. على سبيل

المثال، قد يكون النظام الانتخابي البريطاني مناسبًا لبريطانيا، لكنه قد لا يكون ملائمًا لدول متعددة الأعراق والطوائف.

في العراق، شهدت قوانين الانتخابات منذ عام ٢٠٠٥ تعديلات مستمرة، مع التركيز على النظام الانتخابي، تقسيم الدوائر الانتخابية، وآلية توزيع المقاعد. وكانت التعديلات تهدف إلى تحسين تمثيل المواطنين وتحقيق العدالة في توزيع المقاعد بين مختلف المكونات الاجتماعية. إلا أن هذه التعديلات تأخرت في بعض الأحيان بسبب الخلافات السياسية بين الكتل، مما أثر على سرعة التشريع والمواعيد المقررة للانتخابات.

ولبيان ذلك سنقسم هذا المبحث إلى مطلبين، سنتطرق في المطلب الأول لدراسة حالات القصور التشريعي في قوانين الانتخابات، أما المطلب الثاني فسنتطرق فيه لدراسة مقترحات النظام الانتخابي الأنسب.

المطلب الأول

حالات القصور التشريعي ف قوانين الانتخابات

إن النظم الانتخابية وتصميم الدوائر الانتخابية يمكن أن يكون لهما تأثير كبير على عملية الانتخابات والمشاركة الديمقراطية. ومع ذلك، قد تظهر قصور ومشكلات في هذه النظم تؤثر سلبًا على العملية الانتخابية وعلى مدى تمثيل الناخبين والشفافية. لبيان ذلك سنقسم هذا المطلب كالآتي:

الفرع الأول: حالات القصور الانتخاب الفردي في النظام الانتخابي الفردي

يُعد النظام الانتخابي من العناصر الأساسية التي تعكس التمثيل الحقيقي للوطن والمواطنين، إذ يُعتبر اختيار النظام الانتخابي من أهم القرارات السياسية التي تتخذها أي دولة. فشكل النظام الانتخابي يؤثر بشكل كبير في جوانب أخرى من النظام السياسي[١]. ولذلك، تحرص الأحزاب السياسية في كثير من الأحيان على الحفاظ على النظام الانتخابي الذي يخدم مصالحها وأهدافها[٢].

ويعتبر النظام الانتخابي أحد العوامل الرئيسية التي تؤثر في درجة المشاركة السياسية وتجديد الحياة السياسية في البلاد. فكلما كان النظام الانتخابي بسيطًا وواضحًا، زادت قدرة المواطنين على فهمه والمشاركة فيه، مما يسهم في تعزيز الفعالية السياسية. وعلى النقيض، فإن النظم الانتخابية المعقدة قد تُصعب على المواطنين فهمها، مما يؤدي إلى عزوف العديد منهم عن المشاركة في الانتخابات.

---

[٢] عكاب احمد محمد العبادي، التنظيم القانوني للحملات الانتخابية من منظور دستوري ومالي، منشورات زين الحقوقية، لبنان، ٢٠١٨، ص٢٦٥.

[٣] أمين السيد أحمد لطفي، تفعيل آليات مراجعة الفساد في محاربة الاحتيال والفساد، الدار الجامعية، القاهرة، ٢٠٠٩، ص٥٨.

أولاً: نظام الانتخاب الفردي:

يستند هذا النظام إلى تقسيم البلاد إلى دوائر انتخابية صغيرة نسبياً، يتناسب عددها مع عدد المقاعد البرلمانية، بحيث يتم مراعاة أن يكون عدد الناخبين في كل دائرة متساوياً [١]. في هذا النظام، يقوم الناخب بانتخاب مرشح واحد لتمثيله في الدائرة الانتخابية التي يقيم فيها، ويُعتبر الفائز هو من يحصل على أكثرية الأصوات. ويتواجد منه نموذجين، الأول هو الدائرة الفردية على دورة واحدة، والثاني هو الدائرة الفردية على دورتين.

١- نظام الدائرة الفردية على دورة واحدة

تُجرى الانتخابات في هذا النظام مرة واحدة في الدوائر الانتخابية المختلفة، حيث يفوز المرشح الذي يحصل على أكبر عدد من الأصوات، سواء بالأكثرية النسبية أو البسيطة، حتى وإن لم تمثل الأصوات التي نالها الأكثرية المطلقة للأصوات المسجلة أو المدلى بها [٢]. ومع ذلك، فإن تطبيق هذا النظام في ظل وجود أحزاب متعددة واتجاهات سياسية مختلفة يزيد من عدد المرشحين ويُبعثر الأصوات الانتخابية، مما يضعف تمثيل المرشح الفائز. هذا الأمر قد يؤثر سلباً على تشكيل الحكومات واستقرارها، بسبب تعدد الاتجاهات السياسية بين أعضاء المجلس النيابي، وبالتالي الكتل البرلمانية التي ستنبثق عنها.

٢- نظام الدائرة الفردية على دورتين

تجري الانتخابات في هذا النظام أول مرة في الدوائر كافة، ويعتبر الفائز المرشح الذي حصل على الأكثرية المطلقة، أي نصف عدد الأصوات المنتخبين بالإضافة إلى صوت واحد، وإذا تعذر ذلك تعاد الانتخابات في دورة ثانية، ويفوز عندها المرشح الذي يحصل على الأكثرية النسبية، أي من ينال أكثر الأصوات بين المتنافسين في كل دائرة [٣].

إن لهذا النظام سيئاته وحسناته، فأما لجهة سيئاته فإنه يعزز النزاعات المحلية والمناطقية، ويقوي العصبيات في الجماعات، ويضعف الانتماء للوطن، كما أنه يقوي الصراعات بين الأحزاب والفاعلين المحليين، وما بين الجماعات المتعددة، ويؤدي أيضاً إلى ظهور جماعات متطرفة، وتنسف الاعتدال الوطني، وتباعد في اتجاهات ممثلي الشعب في الوطن الواحد، وهو ما يؤثر أيضاً في تشكيل الحكومات واستقرارها، وفي رسم الأولويات التي تتطلبها السياسات العامة في الدولة، وهي سلبيات تفوق نتائجها الايجابية المبتغاة في المعرفة عن كثب للمرشح من قبل ناخبيه، نتيجة صغر الدائرة الانتخابية.

---

[٢] محمد طه حسين الحسيني، مبادئ القانون الدستوري، منشورات زين الحقوقية، بيروت، لبنان، ٢٠١٧، ص ٥٤.
[٣] أحمد عبد الحميد الخالدي، القانون الدستوري – الأنظمة السياسية الديمقراطية الرئيسية، دار الكتب القانونية، القاهرة، مصر، ٢٠١١، ص ١٨٢.
[١] محمد طي، القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، منشورات زين الحقوقية، بيروت، لبنان، ٢٠١٣، ص ٢٣٢.

ثانياً: نظام الانتخاب بالقائمة:

يقتضي نظام الانتخاب بالقائمة تقسيم الدولة إلى دوائر انتخابية كبيرة أو متوسطة، يعطى لكل منها عدد من المقاعد يأخذ في الاعتبار عدد الناخبين فيها واعتماد نسبة محددة متساوية، ويمكن أن تكون متساوية أو غير متساوية في عدد المقاعد.

وتتمثل صور هذا النظام فيما يلي:

١- القوائم المغلقة

هي قوائم لا يستطيع الناخب أن يعدل فيها شيئاَ، سواء في ترتيب المرشحين أو الزيادة، أو الحذف، فيختار القائمة بأكملها [١].

٢- القوائم المغلقة مع التفضيل

يعتبر هذا الأسلوب صورة أخرى من نظام القوائم المغلقة، إلا أن الناخب يمكنه أن يختار قائمة واحدة مع إعادة ترتيب الأسماء الواردة فيها، دون حذف أو إضافة.

٣- نظام القوائم مع المزج

يمكن للناخب من خلال نظام القوائم مع المزج أن يختار قائمة واحدة من عنده، مكونه من أسماء المرشحين الذين يختارهم من مجموعة القوائم المقدمة.

وعليه فلا مناص من القول؛ ليس هناك نظام من بين الأنظمة الانتخابية خاليا من العيوب أو مثاليا وفي مقابل ذلك لا يوجد نظام انتخابي يخلو من المميزات، فتطبيق أي نظام انتخابي في مجتمع ما يخضع لطبيعة وعادات ذلك المجتمع ومكوناته، لذلك لا يوصف أي نظام بوصفه النظام الأمثل للتطبيق وإنما يمكن أن نقول الأنسب والأكثر قابلية للتطبيق في مجتمع ما، لذلك هناك ثلاثة عوامل رئيسة إذا تضمنها النظام الانتخابي سوف تساعد على استقرار وثبات ذلك النظام وهي السهولة والعدالة والفعالية.

الفرع الثاني: حالات القصور في نظام الدوائر الانتخابية

لم تكتسب عملية تقسيم الدوائر الانتخابية في ظل دستور ٢٠٠٥ الطابع السياسي في منظور المحكمة الاتحادية العليا، إذ لم تخرج المنازعات المتعلقة بالتقسيم عن اختصاص المحكمة كما حدث في بعض الدول مثل الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا في فترات معينة من تاريخ القضاء الدستوري فيها. واستنادًا إلى الاختصاص الحصري للمحكمة الاتحادية العليا في الرقابة على دستورية القوانين والأنظمة النافذة وفق المادة (٩٣/أولاً) من الدستور، لم تثر عملية تقسيم الدوائر الانتخابية أي

[٢] صالح حسين علي العبد الله، الحق في الانتخاب- دراسة مقارنة، مرجع سابق، ص ١٥٩.

إشكالية تتعلق بولاية المحكمة على دستورية هذه العملية. إذ تمارس المحكمة ولاية مطلقة في مراقبة مدى توافق تقسيم الدوائر الانتخابية مع أحكام الدستور [١].

وقد نص الدستور على تخويل السلطة التشريعية صلاحية تنظيم كل ما يتعلق بعملية الانتخابات، وهو ما مكن السلطة التشريعية من تنظيم تقسيم الدوائر الانتخابية وتعديله حسب الحاجة، كما حدث في تشريعات مختلفة مثل قانون انتخابات رقم (١٦) لسنة ٢٠٠٥، وقانون تعديله رقم (٢٦) لسنة ٢٠٠٩، وقانون انتخابات مجلس النواب رقم (٤٥) لسنة ٢٠١٣ المعدل، وأخيراً قانون انتخابات مجلس النواب رقم (٩) لعام ٢٠٢٠[٢].

من الناحية العملية، لم تتلق المحكمة الاتحادية العليا طعونًا تتعلق بتقسيم الدوائر الانتخابية، لأن أسلوب تقسيم العراق إلى دائرة انتخابية واحدة أو اعتبار كل محافظة دائرة انتخابية لم يكن موضع خلاف بين المتنافسين على عضوية مجلس النواب. علاوة على ذلك، لم يشكل هذا التقسيم تعارضًا مع مبدأ المساواة والعدالة في التمثيل النيابي. ومع ذلك، كانت الطعون التي قدمت أمام المحكمة تتعلق بآلية توزيع المقاعد على الدوائر الانتخابية والقواعد التي تقوم عليها هذه الآلية [٣].

المطلب الثاني

مقترحات النظام الانتخابي الأنسب

بعد أن درسنا جميع المجالات التي يتأثر بها النظام الانتخابي وتؤثر فيه، والوقوف على أهم المعايير الأساسية التي تجب مراعاتها أثناء عملية انتقاء النظام الانتخابي وذلك لرؤية الصورة الكلية لمتطلبات الناخبين والأحزاب السياسية والواقع، ومن ثم تحديد أنموذج نظام انتخابي ملائم يمكن تطبيقه في الانتخابات القادمة يستجيب لهذه المتطلبات، كل ذلك ساعدنا على الوصول الى وجود خيارات عدة يمكن تطبيقها، منها الإبقاء على النظام الانتخابي الحالي مع إجراء التعديلات عليه، أو اقتراح الانتقال الى نظام النسبية المختلطة، أو اقتراح الانتقال الى النظام المتوازي. وسنبين ذلك من خلال تقسيم هذا المطلب إلى ما يلي:

الفرع الأول: مقترحات لتحسين نظام التمثيل النسبي بالقائمة:

في ضوء ما تقدم، وأخذًا بعين الاعتبار آراء الباحثين حول النظام الانتخابي الحالي، بالإضافة إلى ملاحظتنا لأداء هذا النظام، ومن أجل تحسين كفاءته لكي يتمكن من الاستجابة لتوقعات الناخبين

---

[٢] حميد حنون خالد، القانون الدستوري وتطور النظام السياسي في العراق، الطبعة الاولى، دار السنهوري، بيروت، ٢٠١٥، ص٣٠١.

[٣] علي بلاسم طرد آل جهف، القصور التشريعي في قانون انتخابات مجلس النواب العراقي، مكتبة القانون المقارن، ٢٠٢١، ص٣٦٨.

[١] حسن لقمان عجاج عبد الله القيسي، دور النصوص التشريعية في بيان فاعلية النظام الانتخابي، مكتبة القانون المقارن، العراق، ٢٠٢٢، ص٣٦٧.

ومتطلبات الواقع، وفي الوقت ذاته تلبية رغبات الأحزاب الأساسية التي تنبع من خدمة المواطنين، يمكن اقتراح الخطوات التالية لتعديل النظام الانتخابي:

أولاً: حجم الدائرة الانتخابية: يتم تقسيم كل محافظة إلى عدد من الدوائر الانتخابية، بحيث يتكون كل دائرة انتخابية من (١-٣) أقضية، ويتم انتخاب (٤-٥) مرشحين في كل دائرة، وذلك بناءً على بيانات وزارة التجارة لحين إجراء التعداد السكاني. وبذلك يتحقق تمثيل جغرافي مناسب، مما يدفع الناخبين إلى المشاركة في التصويت، ويحفز المرشحين وأحزابهم للعمل بجدية لتحقيق مطالب ناخبيهم بدلاً من تلبية الغايات السياسية الضيقة. وقد أيد ٧٤,٣٪ من المبحوثين نظام الدوائر المتعددة، ومن بينهم من اقترح توزيع الدوائر الانتخابية على مستوى الأقضية والنواحي.

ثانياً: القائمة المفتوحة: يسمح هذا النظام للناخبين بالتصويت للمرشحين الأفراد دون الحاجة إلى التصويت للحزب، حيث يفوز المرشح الذي يحصل على أكبر عدد من الأصوات. على الرغم من بعض التعقيدات التي قد تصاحب القائمة، إلا أنها تشجع الأحزاب على تشكيل تحالفات، لأنها لا تؤثر على ترتيب المرشحين في تحديد الفائزين. هذا النظام يمثل حلاً عمليًا لبعض الانتقادات المتعلقة بنظام العتبة الانتخابية، ويشجع الأحزاب السياسية على ترشيح الكفاءات المقبولة اجتماعيًا، ممن لهم تأثير في إقناع الناخبين بالمشاركة في التصويت. كما أن هذه الطريقة تتيح للناخبين مساءلة المرشحين الذين لا يلتزمون بتلبية احتياجاتهم. وقد أيد ٧٦,٢٪ من العينة ضرورة تبني القائمة المفتوحة[١].

ثالثاً: طريقة توزيع المقاعد: يتم توزيع المقاعد وفقًا لطريقة "سانت ليغو الأصلي"، لأنها تسهل وتسرع عملية توزيع المقاعد من خلال إجراء حسابي واحد. هذه الطريقة في نفس الوقت تخدم الأحزاب الصغيرة والمتوسطة، حيث تُعطى الفرصة لها للمشاركة في العملية الانتخابية بشكل أكثر عدلاً. وعلى الرغم من أن هذه الطريقة قد تُسهم في تعزيز قوة الأحزاب الصغيرة، إلا أن وجود نسبة العتبة الانتخابية يعالج هذا الأمر ويمنعها من التأثير الكبير على توزيع المقاعد. وقد أعربت غالبية المشاركين في الاستبيان عن تأييدهم لاستخدام طريقة "سانت ليغو الأصلي"، حيث بلغت نسبة المؤيدين ٧٥,٢٪[٢].

رابعاً: نسبة الحسم الانتخابية: تقترح الدراسة تحديد نسبة العتبة الانتخابية بـ ٣٪، أي أن الحزب الذي لا يتمكن من الحصول على ٩ مقاعد أو أكثر يُحرم من دخول البرلمان. يأتي هذا التعديل لتفادي السلبيات التي أفرزها تطبيق نظام التمثيل النسبي الحالي، ولتلبية ضرورات الواقع السياسي، والذي

---

[٢] قاسم العبودي، تأثير الأنظمة الانتخابية في النظام السياسي العراقي، دار الصفار للنشر، بيروت، لبنان، ٢٠١٤، ص٣٣.

[١] سرهنك حميد البرزنجي، الأنظمة الانتخابية والمعايير القانونية الدولية لنزاهة الانتخاب، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠١٥، ص٤٤.

يتطلب وصول عدد محدود من الأحزاب القوية لضمان حسن أداء مجلس النواب وتشكيل حكومة قوية. يُعتبر هذا الحل أفضل من تطبيق نظام الأغلبية البسيطة، حيث يتيح الأخير فوز مرشح واحد فقط ويخسر الآخرون، مما يؤدي إلى ضياع عدد أكبر من الأصوات مقارنة بنظام العتبة الانتخابية. ومن المهم أن نذكر أن هذه العتبة لا تخرج الأحزاب الصغيرة من المنافسة، بل تتيح لها الفرصة للتحالف مع أحزاب ذات برامج سياسية مشابهة والاشتراك في قائمة واحدة للحصول على مقاعد إذا اجتازوا نسبة العتبة المحددة.

وقد تم تبني نسبة ٣٪ كحد أدنى للعتبة الانتخابية بناءً على دراسة نتائج انتخابات ٢٠١٨/٥/١٢، حيث يظهر أن تطبيق نسبة ٥٪ التي وافق عليها ٣٨,٦٪ من المبحوثين قد يهدد التعدد الحزبي المتوازن، ويُعزز من إمكانية التحكم بالسلطة من قبل بعض القادة السياسيين. علاوة على ذلك، فإن تطبيق نسبة ٣٪ لا يشكل تهديدًا لإقصاء القوميات والمذاهب الموجودة في العراق، حيث إن هذه القوميات والمذاهب تنتشر في مناطق جغرافية مستقلة، وبالتالي يُعد حصولها على مقاعدها مضمونًا [١].

خامساً: حصة النساء: تظل حصة النساء كما هي، أي ٢٥٪ من مقاعد مجلس النواب، وذلك بناءً على ما نص عليه دستور العراق لعام ٢٠٠٥، الذي يضمن ألا يقل تمثيل النساء عن ربع مقاعد المجلس. هذه الحصة تعد من النقاط الجوهرية في الدستور العراقي بهدف تعزيز مشاركة المرأة في الحياة السياسية وضمان تمثيلها في صنع القرار على مستوى البرلمان.

سادساً: حصة المكونات: تبقى حصة المكونات كما هي، أي ٩ مقاعد، ويُحتفظ لها بسجل انتخابي خاص بها. لا يُسمح لغيرها من الناخبين بالتصويت لمرشحي هذه المكونات، وهو ما يضمن تمثيلًا دقيقًا لهذه المكونات في مجلس النواب. ورغم تفضيل أغلبية المبحوثين لوجود سجل انتخابي واحد لجميع العراقيين، إلا أن الدراسة ترى أنه من الأفضل في هذه المرحلة الحفاظ على سجل انتخابي خاص لكل مكون، وذلك للأسباب التي تم تناولها في المطلب الثاني من المبحث الأول لهذا الفصل.

من خلال هذه التعديلات على النظام الانتخابي، سيتمكن العراق من تحقيق العديد من المعايير الأساسية التي من شأنها تحسين العملية الانتخابية. حيث تساهم هذه التعديلات في الحد من ظاهرة التعدد الحزبي المبالغ فيه الذي أثر سلبًا على العملية السياسية والاستقرار السياسي في البلاد. كما أن النظام المعدل يوفر حوافز للمصالحة الوطنية، ويزيد من تأثير الناخبين ويمنحهم الفرصة لمساءلة النواب بشكل فعال. هذا النظام سيسهم أيضًا في تسريع تشكيل الحكومة من خلال أحزاب وائتلافات قليلة، مما يحقق

[٢] سليمان الغويل، الانتخابات والديمقراطية، دراسة مقارنة، منشورات أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس، لبنان، ٢٠٠٧، ص٥٥.

الاستقرار الحكومي في الوقت نفسه الذي يعزز من وجود معارضة نيابية فعالة إلى حد ما، مما يتماشى مع أغلبية توجهات المبحوثين في الاستبيان [1].

الفرع الثاني: اقتراح الانتقال إلى نظام النسبية المختلطة أو النظام المتوازي

بعد دراسة الأنظمة الانتخابية المختلفة المطبقة في العديد من دول العالم، وتحليل تأثيراتها في الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتحديد العوامل المؤثرة في اختيار النظام الانتخابي، وكذلك مراجعة المعايير الأساسية التي يجب أخذها بعين الاعتبار عند اختيار النظام الانتخابي، تم الوصول إلى تقييم شامل للنظام الانتخابي العراقي بعد عام ٢٠٠٣. كما تم مقارنة هذا النظام بكل من النظامين الانتخابيين الألماني والهندي، اللذين يشتهران بفعاليتهما في توفير التمثيل العادل والمستقر.

عند إجراء الاستبيان وتقييم آراء المبحوثين، تبين أن هناك عدة مشاكل يعاني منها النظام الانتخابي العراقي، تتعلق بتركيبة النظام الحالي، والتي لا تحقق الأهداف المتوقعة منه، مثل تمثيل الفئات المختلفة من الشعب بصورة عادلة، واستقرار الحكومة، والمشاركة الفعالة للمواطنين في العملية السياسية.

من خلال الجهود المبذولة في دراسة الأنظمة الانتخابية الدولية، وتحليل التجربة العراقية، تبلورت التصورات حول النظام الانتخابي الأمثل الذي يتناسب مع الواقع العراقي، مع مراعاة التنوع الثقافي والإثني والديني في البلاد، بالإضافة إلى أهمية تعزيز المشاركة السياسية والمساءلة، وتحقيق استقرار حكومي ونيابي. بناءً على هذه التصورات، يمكن وضع إطار مقترح لنظام انتخابي يتلاءم مع التحديات الحالية، مع تحسين فعالية النظام وتوفير التوازن بين مختلف المصالح السياسية والاجتماعية في العراق.

أولاً: اقتراح الانتقال إلى نظام النسبية المختلطة

إن النموذج الثاني للنظام الانتخابي الذي نطرحه لإجراء الانتخابات النيابية العراقية هو (النسبية المختلطة)، وكما هو مطبق في ألمانيا وثبت نجاحه هناك؛ وذلك لما يتمتع به من خصائص يمكنه من تحقيق نسبة عالية من المعايير الأساسية للنظام الانتخابي الذي احتل المرتبة الثانية لدى المبحوثين وحصل على نسبة (٦١,٤ %)، عليه نتطرق أولاً إلى ذكر مميزات هذا النظام الانتخابي بالنسبة للعراق ومن ثم نعرض معالم النظام الذي نراه ناجحا في العراق.

انطلاقاً من نتيجة الاستبيان وأولويات المبحوثين بين المعايير الأساسية للنظام الانتخابي ونتيجة لملاحظتنا حول العناصر التي يجب أن يتضمنها هذا النظام لكي يستجيب لهذه المعايير، نقترح أدناه الإطار العام لهذا النظام:

[1] ضياء عبود الأسدي، جرائم الانتخابات، الطبعة الثانية، منشورات زين الحقوقية، بيروت، ٢٠١١، ص١١١.

يتم توزيع (٥٠ %) من المقاعد وفق نظام التمثيل النسبي، والـ (٥٠ %) الآخر يتم توزيعها وفق نظام الصوت الواحد غير المتحول. فلو أخذنا دائرة محافظة السليمانية التي كان لديها (١٨) مقعداً في انتخابات (٢٠١٨/٥/١٢)، ينتخب (٩) منها وفق نظام التمثيل النسبي بالقائمة، والنصف الآخر يتم انتخابه عن طريق نظام الصوت الواحد غير المتحول وخلال تقسيم المحافظة الى (٤) دوائر انتخابية يفوز في إحداها (٣) نواب [١].

وحول طريقة التصويت؛ يتم تزويد الناخب بورقة اقتراع واحدة، ويصوت وفق نظامين انتخابيين، يذهب صوته الأول الى المرشحين وفق نظام الصوت الواحد غير المتحول، والثاني يكون لصالح إحدى القوائم المتنافسة في الدوائر الكبيرة وفق القائمة شبه المفتوحة. وبصوت ناخبو الخارج لمرشحي القائمة النسبية في محافظاتهم.

ثانياً: اقتراح الانتقال الى النظام المتوازي:

إن ما يميز هذا النموذج عن النموذجين السابقين هو ميله للأغلبية الأكثر من النسبية، حيث لا يعمل النظام النسبي على تعويض الخلل في تناسب النتائج الناتج عن نظام الأغلبية المستخدم بموازاته، وهذا ما يجعل النتائج التي يفرزه هذا النظام تختلف تماماً من النتائج التي ينتجه نظام النسبية المختلطة، فإضافة الى تأييد المبحوثين لهذا النظام كثالث خيار لهم كما مبين في الجدول رقم (١٣) حيث أيدته نسبة (٥٠,٥ %) من العينة، توصلنا نحن أيضا خلال ملاحظتنا لمقومات هذا النظام الذي يعكس الرؤية المختلفة لمكونات المجتمع العراقي التي تتركز حول خيارين، أحدهما شعبي ويتمثل في المطالبة بنظام الأغلبية والثاني سياسي يهدف الى تحقيق تطلعات الأحزاب.

حيث يعد العراق دائرة انتخابية واحدة بالنسبة لنظام التمثيل النسبي بالقائمة وينتخب بموجبها (٤٠ %) من المقاعد المخصصة له وفق القائمة شبه المفتوحة، ويتم انتخاب النسبة المتبقية من المقاعد وهو (٦٠ %) بموجب نظام الأغلبية (الصوت الواحد غير المتحول) عن طريق تقسيم المحافظة الى دوائر صغيرة على مستوى الأقضية، بحيث يتم انتخاب (٢_٣) نواب في كل دائرة انتخابية [٢].

وتعطى الناخب ورقتي اقتراع منفصلتين، تخص واحدة منهما المقعد المنتخب بموجب نظام الأغلبية، وتستخدم الأخرى في الاقتراع للمقاعد المنتخبة بموجب نظام التمثيل النسبي.

---

[٢] ضياء عبود الأسدي، جرائم الانتخابات، مرجع سابق، ص١١١.

[١] جمال علي زهران، الأصول الديمقراطية والإصلاح السياسي، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، مصر، ٢٠٠٥، ص١٤١.

مع اعتماد نسبة (٣ %) كحد العتبة الانتخابية وللأسباب التي بيناها في أنموذج نظام النسبية المختلطة، مع استثناء قائمة الأحزاب التركمانية بهذا الشرط لكون التركمان أقلية قومية ويصعب تخطيهم هذه النسبة.

ويكون توزيع المقاعد بنفس الطريقة التي طرحناها في الأنموذج النسبي المختلط. ولكن ما يميز توزيع المقاعد في هذا النظام من نظام النسبية المختلطة هو عدم تعويض الخلل الذي ينتجه نظام الأغلبية، ففي السابق، لو أن حزب (أ) حصل على نسبة (٢٠٪) من أصوات الناخبين على مستوى الدوائر الـ (١٨) ومثلت هذه النسبة (٢٠) مقعدا في مجلس النواب، وكان استحقاق الحزب من هذه المقاعد في محافظة السليمانية (٧) مقاعد وفاز في (٥) دوائر فردية، فإن الحزب يحتفظ بالمقاعد ال (٧) كلها دون أن يسحب منها عدد المقاعد التي حصل عليه مرشحوه في الدوائر الفردية وفق نظام الصوت الواحد غير المتحول [١].

وفيما يتعلق بحصة النساء المنصوص عليها في الدستور، نقترح أن يتم توزيع حصة (٢٥٪) المخصصة للنساء وفق الدستور بين النظامين، بحيث يتم انتخاب (٤٠ %) من المقاعد المخصصة لهن وفق التمثيل النسبي بالقائمة، و(٦٠ %) من مقاعد دوائر الأغلبية؛ وذلك خلال تخصيص مقاعد خاصة لهن في كل دائرة انتخابية، يجري التنافس عليها ضمن تصويت خاص بهن دون التنافس مع الرجال، وبعد فائزة المرشحات التي يحصلن على الأغلبية البسيطة [٢].

وحول حصة المكونات فاقتراحنا أن يكون لها سجلها الانتخابي الخاص وكذلك التصويت ضمن حقول محددة في ورقة الاقتراع، وذلك لضمان حصولها على المقاعد المخصصة لهم إضافة الى وجود ممثلين حقيقيين لها في المجلس.

---

[٢] حسن محمد هند، منازعات انتخابات البرلمان-دراسة مقارنة، دار الكتب القانونية، مصر، ٢٠١٠، ص ٩٧.

[٨] عصام نعمة اسماعيل وآخرون، النظم الانتخابية، دراسة حول العلاقة بين النظام السياسي والنظام الانتخابي، مرجع سابق، ص ٩٤.

الخاتمة

في الختام، يمكننا القول إن النظام الانتخابي يعد من أهم الركائز التي تحدد شكل النظام السياسي في أي دولة، وقد أثبتت التجارب العالمية أن اختيار النظام الانتخابي المناسب هو عامل أساسي لتحقيق استقرار سياسي وتطوير ديموقراطي مستدام. ومن خلال دراستنا للنظام الانتخابي العراقي ومقارنته بأنظمة أخرى، تبين لنا أهمية تعديل النظام الانتخابي العراقي بما يتلاءم مع الظروف السياسية والاجتماعية الخاصة بالعراق.

لقد تم طرح عدة مقترحات تهدف إلى تحسين النظام الانتخابي العراقي، مثل تطبيق النظام النسبية المختلطة، الذي يضمن تمثيلًا عادلاً للأحزاب والمكونات الاجتماعية، ويحد من الهيمنة الحزبية ويشجع على المشاركة السياسية الفاعلة. كما يعزز من فرص مساءلة النواب ويزيد من فاعلية التمثيل النيابي للمواطنين في جميع أنحاء العراق.

وإن إجراء هذه التعديلات على النظام الانتخابي يتطلب إرادة سياسية قوية، واستعدادًا من جميع القوى السياسية والمجتمعية للعمل معًا من أجل مصلحة الوطن. وبالتأكيد، إذا تم تطبيق هذه التعديلات بشكل فعّال، فإنها ستساهم في تحسين العملية السياسية في العراق وتعزز من استقرار الحكومة، وبالتالي تحقق أهداف الديمقراطية المنشودة.

نتمنى أن تكون هذه الدراسة قد أضافت قيمة إلى فهم النظام الانتخابي العراقي، وأن تكون التوصيات المطروحة خطوة نحو تحقيق إصلاحات جذرية تضمن عملية انتخابية أكثر شفافية وعدالة في المستقبل.

المصادر والمراجع

أولاً: الكتب القانونية:

١. أحمد عبد الحميد الخالدي، القانون الدستوري – الأنظمة السياسية الديمقراطية الرئيسية، دار الكتب القانونية، القاهرة، مصر، ٢٠١١.

٢. أمين السيد أحمد لطفي، تفعيل آليات مراجعة الفساد في محاربة الاحتيال والفساد، الدار الجامعية، القاهرة، ٢٠٠٩.

٣. باسل حسين، الأزمة السياسية في العراق بين السياق الدستوري والمتغيرات الراهنة، مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠٢٠/٣/٢٥.

٤. جمال علي زهران، الأصول الديمقراطية والإصلاح السياسي، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، مصر، ٢٠٠٥.

٥. حسن لقمان عجاج عبد الله القيسي، دور النصوص التشريعية في بيان فاعلية النظام الانتخابي، مكتبة القانون المقارن، العراق، ٢٠٢٢.

٦. حسن محمد هند، منازعات انتخابات البرلمان-دراسة مقارنة، دار الكتب القانونية، مصر، ٢٠١٠.

٧. حميد حنون خالد، القانون الدستوري وتطور النظام السياسي في العراق، الطبعة الاولى، دار السنهوري، بيروت، ٢٠١٥.

٨. سرهنك حميد البرزنجي، الأنظمة الانتخابية والمعايير القانونية الدولية لنزاهة الانتخاب، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠١٥.

٩. سليمان الغويل، الانتخابات والديمقراطية، دراسة مقارنة، منشورات أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس، لبنان، ٢٠٠٧.

١٠. صباح عبد الرزاق، السياسة الداخلية لعراق ما بعد الانتخابات ٢٠١٠، دراسة في الثوابت والمتغيرات، بحث منشور في مجلة كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد ٤١، ٢٠١٠،

١١. ضياء عبود الأسدي، جرائم الانتخابات، الطبعة الثانية، منشورات زين الحقوقية، بيروت، ٢٠١١.

١٢. عبد الغني بسيوني عبد الله، النظم السياسية، النظرية العامة للدولة، الحكومات، الحقوق والحريات العامة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ٢٠٠٦.

١٣. عكاب احمد محمد العبادي، التنظيم القانوني للحملات الانتخابية من منظور دستوري ومالي، منشورات زين الحقوقية، لبنان، ٢٠١٨.

١٤. علي بلاسم طرد آل جهف، القصور التشريعي في قانون انتخابات مجلس النواب العراقي، مكتبة القانون المقارن، ٢٠٢١.

١٥. قاسم العبودي، تأثير الأنظمة الانتخابية في النظام السياسي العراقي، دار الصفار للنشر، بيروت، لبنان، ٢٠١٤.

١٦. محمد طه حسين الحسيني، مبادئ القانون الدستوري، منشورات زين الحقوقية، بيروت، لبنان، ٢٠١٧.

١٧. محمد طي، القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، منشورات زين الحقوقية، بيروت، لبنان، ٢٠١٣.

ثانياً: الدساتير والقوانين:

١. **دستور العراق لسنة ٢٠٠٥ النافذ.**
٢. **قانون المفوضية العليا المستقلة للانتخابات رقم ١١لسنة ٢٠٠٧.**
٣. **قانون المفوضية العليا المستقلة للانتخابات رقم ٣١ لسنة ٢٠١٩ المعدل.**